

أربع سنوات بعد الربيع

عدنان مزارعي وتوخير ميرزووييف

رغم التقدم
المحرز، فلا يزال
لزاما على بلدان
التحول العربي
تصحيح بعض
مواطن الضعف
في اقتصاداتها

الراهن للضغوط نتيجة عدد من الصراعات الدائرة، فمن المهم البدء في العمل تدريجيا لأداء المهمة.

العزلة والتشرذم

يتمثل أحد مواطن الضعف الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك بلدان التحول العربي، في عزلة المنطقة نسبيا عن الاقتصاد العالمي وتشردم صفوفها كمنطقة نتيجة ارتفاع الحواجز أمام التجارة والأسواق الاحتكارية. وتساهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأقل من ١٪ في حصة الصادرات غير النفطية في الأسواق العالمية — أقل بكثير من حصة شرق آسيا التي تبلغ ١٠٪ وحصة أمريكا اللاتينية التي تبلغ ٤٪ — وأقل من عُشر هذه الصادرات مصيره البقاء داخل المنطقة (دراسة "Malik and Awadallah, 2013"). ونتيجة لمثل هذه العزلة في عصر يتسم بالعولمة تباطأت وتيرة التحديث الاقتصادي، وانخفض معدل انتقال التكنولوجيا، وفي النهاية انخفضت القدرة التنافسية وتراجعت الإنتاجية. ورغم زيادة التحرير الاقتصادي، فقد استمر العمل بصور مختلفة من ميراث نماذج التنمية الاقتصادية الباقية منذ الستينات والسبعينات في القرن الماضي والتي كانت تفضل إعطاء دور كبير للدولة. فتسببت

منذ أربع سنوات، احتشد الملايين من مواطني البلدان العربية في الشوارع مطالبين بالعدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فما كان من هذه الأحداث إلا أنها أصابت الجميع بالدهشة. فقد كشفت ثورات الربيع العربي عن مواطن ضعف جسيمة ظلت تحجبها سنوات من الاستقرار الاقتصادي والسياسي. غير أنه في باطن الأمر، أدى ارتفاع البطالة وسوء الظروف المعيشية وقلة الفرص الاقتصادية إلى إثارة مشاعر الإحباط وعدم الرضا في معظم أنحاء العالم العربي رغم ما كان يبدو من تحسن في مؤشرات الفقر وعدم المساواة وإحراز التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

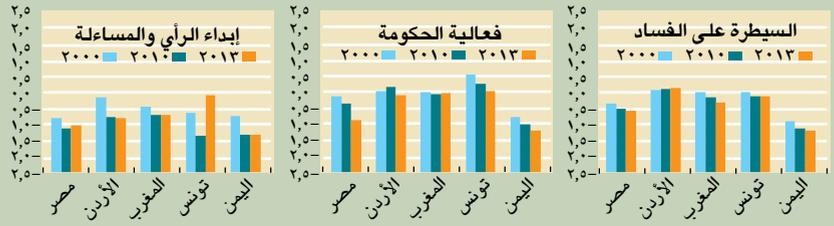
وجاء الربيع العربي فأوضح مدى حاجة بلدان التحول العربي (وهو مصطلح أطلقه المجتمع الدولي ليشمل مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن) إلى تغيير أطرها ومؤسساتها الاقتصادية. ورغم إحراز بعض التقدم منذ ذلك الوقت إلا أن مواطن الضعف الهيكلي الرئيسية في الأطر الاقتصادية بهذه البلدان لم تتم معالجتها حتى الآن. وعلى الرغم من أن هذه المنطقة تخضع في الوقت



رجل يعرض بضاعته للبيع في سوق التمور بالجملة، مدينة دوز، تونس.

الرسم البياني ١ بطء التقدم

معظم بلدان التحول العربي لم يحقق تحسنا كبيرا في مؤشرات الحوكمة منذ الربيع العربي.
(مؤشرات الحوكمة)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية
ملحوظة: تتراوح درجات الحوكمة بين -٢,٥ إلى ٢,٥ تقريبا، حيث تتوافق القيم الأعلى مع مستويات الحوكمة الأفضل.

مستوياتها في العالم. وعلى سبيل المثال، لم يتمكن إلا ٤٪ من سكان المنطقة من الحصول على قرض من إحدى المؤسسات المالية في عام ٢٠١٠، وكانت هذه النسبة أقل من نصف المتوسط العالمي ولا يقاربها في المستوى سوى إفريقيا جنوب الصحراء.

وخلال السنوات التي سبقت الربيع العربي، اتسعت الفجوة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والشعور بالفراغية على مستوى الأسر. ووفقا لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة «غالب»، جاءت زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر بنسبة ٣٤٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ متزامنة مع انخفاض حاد في عدد الأشخاص الذين أعربوا عن شعورهم «بالسعادة»، من ثلث السكان تقريبا إلى ١٢٪ (دراسة "Clifton and Morales, 2011"). أما في تونس، فكان الانخفاض بواقع ١٠ نقاط مئوية، مسجلا هبوطا إلى مستوى ضعيف قدره ١٤٪، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

رؤى جديدة

لكن كيف كان أداء هذه الاقتصادات منذ بداية الربيع العربي؟ وهل وضعت رؤى جديدة لمؤسساتها وسياساتها الاقتصادية؟ بدأت هذه الحركة في وقت لم يكن العالم قد تعافى بعد من الأزمة المالية العالمية. وأسفرت البيئة الخارجية غير المواتية، وافتقارها بالاختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي، إلى جانب التوترات الاجتماعية، ومؤخرا انتشار الصراعات الدائرة في المنطقة، عن ضعف الأداء الاقتصادي، وتراجع مستويات التجارة والاستثمار، وتزايد احتمالات التعرض للخطر.

ورغم هذه البداية المهتزة، فقد حافظت هذه البلدان على استقرارها الاقتصادي الكلي وتجنبت الأزمات المالية التي كان من الممكن أن تلحق الضرر بمواطنيها الأكثر ضعفا. وقد تحقق لها هذا في البداية على حساب استنفاد احتياطاتها الوقائية من النقد الأجنبي ومراكمة الدين العام عن طريق توسيع فجوة العجز، وخاصة في مصر والأردن. وبالتالي، فمع زيادة الاستقرار السياسي على المستوى المحلي وزيادة المعونات الخارجية، أعادت أغلب هذه البلدان بناء احتياطاتها الوقائية الخارجية بالتدريج وبدأت في تخفيض عجز موازناتها. وساعدت هذه الإنجازات المبكرة على احتفاظ هذه البلدان بمعدلات النمو الاقتصادي الموجبة. غير أن الصراعات الدائرة مؤخرا في ليبيا واليمن قد تتسبب في انحراف التقدم عن مساره وانتكاس الأوضاع في هذين البلدين فترجع بهما عدة سنوات إلى الوراء.

كذلك أحرزت بلدان التحول العربي بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية، وإن كان غير متوازن. فقد تم تخفيض دعم أسعار الطاقة بدرجة كبيرة في مصر والأردن والمغرب واليمن مما يفسح المجال أمام الإنفاق على الحماية الاجتماعية الموجهة بدقة إلى المستحقين والاستثمار العام الداعم للنمو. كذلك اتخذت الحكومات إجراءات لتحسين أوجه بيئة الأعمال، مثل اللوائح التنظيمية للمنافسة والإفلاس والاستثمار، وتعزيز السياسات الضريبية وإدارتها؛ وتنفيذ إصلاحات القطاع المالي. ويجري حاليا تنفيذ خطط لزيادة فرص العمل وتقليص أوجه عدم الاتساق بين مهارات العمالة ومتطلبات السوق — مما أدى إلى تحقيق بعض التحسن في مؤشرات بيئة الأعمال.

وتمثل هذه الإجراءات خطوات على المسار الصحيح، ولكن سيتعين اتخاذ المزيد منها لإحداث تغيير جذري في جوانب القصور الهيكلي في هذه الاقتصادات الساعية للتحول الاقتصادي. فعلى وجه التحديد، لا

المؤسسات العامة الكبيرة التي تفتقر إلى الكفاءة ودوائر الخدمة المدنية المتخمة بالموظفين في تكبير فرص تنمية القطاع الخاص. والأهم من ذلك، لم تكن البلدان قادرة على تقديم الخدمات الكافية لمواطنيها على الرغم من ضخامة القطاع العام فيها. ووفقا لما ورد في «مؤشر الفقر متعدد الأبعاد» الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، لا يحصل أكثر من ثلث سكان هذه البلدان على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية كالصرف الصحي والمياه النظيفة والكهرباء — متأخرين في ذلك عن ركب معظم بلدان العالم الأخرى. وفي المقابل، نجد أن ٢٦٪ من سكان منطقة آسيا النامية وحوالي ٨٪ من سكان أمريكا اللاتينية يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية (دراسة صندوق النقد الدولي "IMF, 2014a").

ولم تكن الحماية الاجتماعية المتاحة قبل الربيع العربي كافية. ومثلا هو الحال في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد كان دعم الأسعار المعمم في بلدان التحول العربي يمثل جانبا من العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب. غير أن هذا الدعم لم يكن يذهب دائما إلى المستحقين الأشد احتياجا: ففي عام ٢٠٠٨ في مصر، على سبيل المثال، لم

يجب على كل بلد أن يحدد رؤيته الخاصة ومساره للإصلاح

يحصل أفقر ٤٠٪ من السكان إلا على ٣٪ فقط من الدعم على أسعار البنزين (دراسة "Sdravlevich and others, 2014"). وفي كثير من البلدان الأخرى، كانت نسبة الموارد العامة المخصصة لإعانات الدعم من بين أعلى النسب في أنحاء العالم، مما تسبب في الحيلولة دون توجيهها إلى استخدامات أكثر إنتاجية، كالاستثمار في التعليم والتدريب المهني للشباب — الأمر الذي أدى إلى ترك الفقراء معرضين للمخاطر.

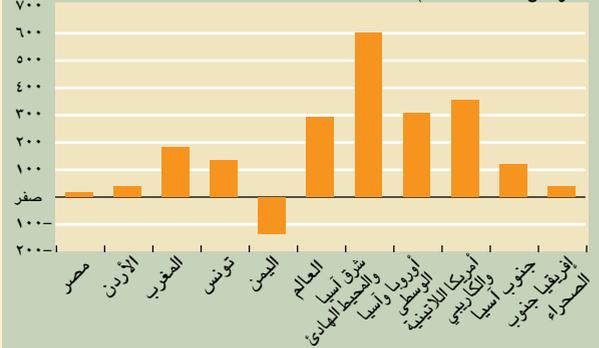
وبوجه أعم، اتسمت نظم الحوكمة في بلدان التحول العربي بالضعف، وقد تدهورت أكثر في الأعوام العشرة التي سبقت الربيع العربي (انظر الرسم البياني ١). وباقتراح ضعف الإطار المؤسسي في هذه البلدان بالعوامل المذكورة آنفا، أصبح الباب مفتوحا أمام انتشار الفساد وخلق بيئة اقتصادية تسببت في تكبير القدرة التنافسية والإحجام عن توفير فرص العمل في القطاع الخاص. وقد أدى ذلك إلى حرمان الملايين من الشباب والموهوبين من الفرص الاقتصادية وفرص العمل.

ونتيجة لذلك، ظلت البطالة في هذه البلدان من بين أعلى المعدلات في العالم، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب، حيث كان واحد من كل أربعة منهم بلا عمل. وبالمثل، كانت فرص الحصول على التمويل من بين أقل

الرسم البياني ٢

نمو محدود

تأخرت بلدان التحول العربي عن اللحاق بركب بقية العالم في نمو نصيب الفرد من الدخل. (التغير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بسعر الدولار الثابت في ٢٠٠٥، في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣)



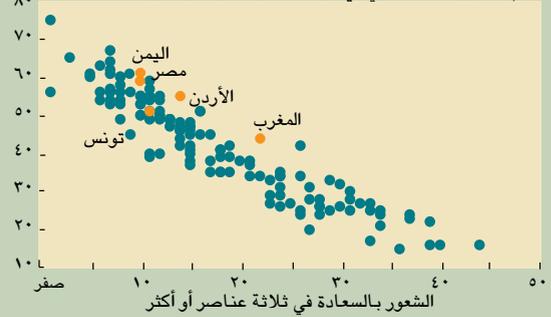
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

الرسم البياني ٣

الإخفاق في بلوغ السعادة

تأخرت بلدان التحول العربي عن اللحاق بركب بلدان كثيرة في تحقيق مستوى الرفاهية العالمية لمواطنيها.

(عدم الشعور بالسعادة في أي من العناصر، % من المجيبين)



المصدر: مؤشر (Gallup-Healthways 2014).

ملحوظة: أجرى هذا الاستبيان في عام ٢٠١٣ ويحدد خمسة عناصر للرفاهية: الهدف (الحافز)، والجانب الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية الداعمة)، والجانب المالي (الموارد المالية)، والجانب المجتمعي (الشعور بالأمان والقبول في المجتمع)، والجانب البدني (الصحة البدنية).

• وظلت مستويات رفاهية الفرد ضعيفة. ففي آخر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «غالوب-هلتواين» (Gallup-Healthways) سجلت هذه البلدان، باستثناء المغرب، أقل نسبة مئوية من المجيبين الذين وصفوا أنفسهم بأنهم يشعرون بالسعادة بالنسبة لعامل «الهدف» — وهو مقياس الحافز عند الناس لتحقيق أهدافهم في الحياة — مما يعد مؤشرا قويا على ضيق الفرص الاقتصادية (مؤشر "Gallup-Healthways, 2014"). وبالمثل، كانت النسبة المئوية للمجيبين الذين أعربوا عن شعورهم بالسعادة في مختلف أبعاد الرفاهية منخفضة أيضا. والأهم من ذلك أن معظم المجيبين على الاستبيان في مصر والأردن وتونس قالوا إنهم لا يشعرون بالسعادة على مستوى أي من أبعاد الرفاهية (انظر الرسم البياني ٣). وتشير هذه النتائج إلى وجود تحديات مستمرة، إن لم تكن متنامية. ومن المرجح أن تستمر مصادر الشقاء هذه فتؤجج مشاعر السخط الاجتماعي مما يمكن أن يضعف كثيرا إصلاحات القطاع العام ومدى استجابة القطاع الخاص لها.

مسار صعب

يمثل الإفلات من ميراث ما قبل عام ٢٠١١ عاملا حيويا لنجاح بلدان التحول العربي. فلا بد أن تعجل من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتعمل على تكثيفها حتى تتمكن من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاحتوائي والقابل للاستمرار. ولا يمكن أن نتجاهل أهمية مواطن الضعف التي تسببت في عدم الاتساق بين مؤشرات الاقتصاد الكلي العامة والأوضاع المعيشية في هذه البلدان. وفي كل البلدان، سوف يقتضي هذا الأمر تنفيذ إصلاحات طموحة في الحوكمة، وخلق بيئة مواتية للأعمال، والتحول من الاستثمار الذي تهيم عليه الدولة إلى استثمار القطاع الخاص، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتنفيذ إصلاحات سوق العمل وقطاع التعليم لتحفيز توظيف العمالة، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي التي تتسم بالكفاءة العالية لحماية فئات المجتمع الضعيفة، وتخفيض الحواجز التجارية لتمهيد الاندماج في الاقتصاد العالمي (تقرير صندوق النقد الدولي "IMF, 2014b").

ويجب على كل بلد أن يحدد رؤيته الخاصة ومساره للإصلاح. فالمهمة ستكون أكثر صعوبة مما كانت عليه قبل "الربيع العربي". فالموارد المالية المتاحة للحكومات محدودة، والأوضاع الخارجية تخيم عليها غيوم الصراعات الدائرة في المنطقة وضعف الإقبال على الاستثمار، رغم الانفراجة التي تحققت من انخفاض أسعار النفط الدولية. والتغلب على مقاومة الإصلاح التي كانت سائدة في الماضي يقتضي إرادة وعزيمة على المستوى السياسي وتأييد قوي من المجتمع الدولي. ■

عدنان مزارعي هو نائب مدير، وتوخير ميرزويوف هو خبير اقتصادي أول، وكلاهما في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

- Clifton, Jon, and Lymari Morales, 2011, "Egyptians', Tunisians' Wellbeing Plummet Despite GDP Gains," Gallup Daily, February 2.
- Gallup-Healthways, 2014, "State of Global Well-Being: Results of the Gallup-Healthways Global Well-Being Index" (Franklin, Tennessee).
- International Monetary Fund (IMF), 2014a, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, Annex IV (Washington, October).
- , 2014b, Toward New Horizons: Arab Economic Transformation amid Political Transitions (Washington).
- Malik, Adeel, and Bassem Awadallah, 2013, "The Economics of the Arab Spring," World Development, Vol. 45 (May), pp. 296-313.
- Sdrlevich, Carlo, Randa Sab, Younes Zouhar, and Giorgia Albertin, 2014, Subsidy Reform in the Middle East and North Africa (Washington: International Monetary Fund).